


Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وطلب مني إبلاغه بما أحرز من تقدم في ما يتعلق بالمعايير، وتنفيذ ولاية المكتب، وبشأن القرار والظروف التي تؤثر على تنفيذ الولاية، وبشأن انتقال المكتب إلى الفريق القطري للأمم المتحدة. ويقدم التقرير استكمالا في هذا الصدد منذ تقريري السابق المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ (S/2014/550)، ويتمحور حول تلك المعايير. ويجري استعراض خطوط الأساس والمؤشرات المتعلقة بالتقدم المحرز في تفاصيل إضافية ترد في مرفق هذا التقرير.

## ثانيا - بعثات ميدانية للأمم المتحدة في بوروندي على مدى ما يزيد عن عقد من الزمن

٢ - كان من شأن الحرب الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٩٣، في أعقاب اغتيال ملكيور نداداي، أول رئيس لبوروندي منتخب ديمقراطيا، أن عصفت بذلك البلد لمدة تزيد عن عقد من الزمن، وأسفرت عن مقتل حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ بوروندي، وتشريد أكثر من مليون شخص، في حين دمرت جزءا كبيرا من اقتصاد البلد. وقد أدى التراع إلى زيادة مشاركة الأمم المتحدة سياسيا في بوروندي في عام ١٩٩٣، عندما أنشئ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، باعتبار ذلك إجراء لبناء الثقة من أجل تيسير استعادة الحكم الدستوري في البلد.

٣ - واستمر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في الازدياد مع إنشاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٥ (٢٠٠٤). وقد بدأت البعثة أعمالها









في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالتركيز على نطاق واسع على دعم تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام ٢٠٠٠ (المشار إليه من الآن فصاعدا، ''اتفاق أروشا''). وقد كان الدعم الذي تقدمه البعثة في مجال الوساطة، بما في ذلك دورها بصفتها رئيسا للجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا، حاسما إذ ساعد على تعزيز التوصل إلى اتفاق بشأن التحديات الرئيسية، بما في ذلك تمديد الفترة الانتقالية، الذي وفر الوقت اللازم لإجراء انتخابات وطنية وصياغة دستور جديد. وساعدت عملية الأمم المتحدة مبادرةَ السلام الإقليمية بقيادة رئيس جمهورية أوغندا في تيسير المفاوضات بين الحكومة وآخر مجموعة مسلحة كبرى، وهي مجموعة باليبهوتو، (حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية)، وهو ما أدى إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٦ وإدماج المجموعة في عملية السلام.

٤ – وبحلول الوقت الذي انتهت فيه ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت العملية قد يسرت تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار بنجاح وساعدت على تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد. واضطلعت بدور رئيسي في مساعدة نزع سلاح نحو ٠٠٠ ٢٢ فرد من المقاتلين وتسريحهم، ودعم العملية المعقدة التي أدت إلى إنشاء قوة شرطة وطنية متكاملة وتحديد الحجم الصحيح للجيش البوروندي بين ٠٠٠ ٨٠ و ٠٠٠ ٣٠. وساعدت العملية أيضا في إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وقدمت دعما حاسما في تنظيم أول انتخابات ديمقراطية لما بعد المرحلة الانتقالية ودعت بقوة إلى مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وحشدت الآراء في ذلك الاتجاه.

٥ – وقد جاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦)، ليخلف عملية الأمم المتحدة في بوروندي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل المساعدة إلى الحكومة في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق السلام والأمن على المدى الطويل في جميع مراحل توطيد السلام. وقدم المكتب أيضا الدعم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية. وبعد أن تم خرق وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٨، قدم المكتب المساعدة لمبادرة السلام الإقليمية والجهات المعنية الأخرى في تيسير إبرام اتفاقات أدت إلى وقف جميع الأعمال العدائية. إضافةً إلى ذلك، كان للمكتب دور فعال في دعم تسريح مقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، وتحويل حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية إلى حزب سياسي.

٦ – وللمساعدة على ضمان أن تعود ملكية عملية المصالحة والعدالة الانتقالية في البلد كاملة إلى السكان، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بالاشتراك مع الحكومة والمجتمع المدني،

مجموعة من المشاورات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية في جميع أنحاء البلد. وساعد المكتب الحكومة على إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها، بما في ذلك فرقة ومحكمة مكافحة الفساد، ومجلس الاتصالات الوطني، ومجلس الأمن القومي، والمنتدى الدائم للحوار بين الأطراف السياسية، ومكتب أمين المظالم، مع توفير الدعم أيضا إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في التحضير لانتخابات ما بعد المرحلة الانتقالية الثانية وإجرائها.

٧ - ثم جاء مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، الذي أنشئ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) ليخلف مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وقد كلف هذا المكتب بتقديم الدعم لعملية توطيد السلام والديمقراطية والتنمية. وقد كان للبعثة دور فعال في تشجيع وتعزيز إجراء حوار سياسي شامل في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٠ التي كانت قاطعتها عدة أحزاب في المعارضة، وأدت إلى زيادة الاستقطاب السياسي وتعميق حالة عدم الثقة. وأدى هذا الحوار في نهاية المطاف إلى عودة السياسيين المنفيين في عام ٢٠١٣، واستمرار مشاركتهم في العمليات السياسية. واضطلع المكتب أيضا بدور محوري في مساعدة الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني في بناء إطار قانوني وسياسي متين يتألف من عدة اتفاقات أبرمت بالتراضي، لأغراض انتخابات عام ٢٠١٥. ويشكل اعتماد خارطة طريق للانتخابات، وسن قانون انتخابي جديد ووضع مدونة لقواعد السلوك أدوات أساسية لتوجيه البلد نحو عملية انتخابية سلمية وشاملة.

٨ - إضافة إلى ذلك، ساعد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي على تعزيز وبناء قدرات المؤسسات الحكومية القائمة، ودعم إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، التي اعتُرف بها دوليا لما اضطلعت به من دور حاسم في تعزيز حقوق الإنسان ورصدها في بوروندي. وواصلت البعثة أيضا تقديم المساعدة إلى الحكومة في إجراء إصلاحات أمنية في جميع القطاعات، وتعميق التكامل الإقليمي، وتقديم المشورة بشأن وضع تدابير لمكافحة الفساد، وإجراء عمليات شاملة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة.

## ثالثا - التقدم المحرز في توطيد السلام

### ألف - العملية الديمقراطية

٩ - لا تزال الحالة السياسية في بوروندي متوترة، إذ ظل قادة المعارضة يعترضون على نحو متزايد على موقف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بشأن المسائل الانتخابية، لما لمسوه من انعدام الشفافية في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات، وفي تفسيرها للقانون الانتخابي، وهو ما أدى إلى استبعاد أولئك الذين يعتبرون ''فاعلين سياسيين''

من المشاورات، ومعظمهم من القادة السابقين لأحزاب المعارضة الرئيسية الذين يمثلون الآن الأجنحة التي لا تعترف بها الحكومة. غير أن التوترات السياسية وحالة انعدام الثقة العميقة بين الحزب الحاكم والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، لا تزال قائمة، رغم الجهود التي تبذل لتعزيز الحوار السياسي والحد من العنف السياسي الذي يمارسه ''الإمبونيراكور''، وهو جناح الشباب في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية. وعلى الرغم من هذه العقبات، وخلافا لما حدث في عام ٢٠١٠، واصلت الجهات المعنية جميعها، بما في ذلك أحزاب المعارضة، إعادة تأكيد عزمها على المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٥.

١٠ - في أوائل آب/أغسطس، اتهم ائتلاف المعارضة، التحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إيكيبيري والعديد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية، الحكومة بالتخطيط لتزوير عملية تسجيل الناخبين والانتخابات، بالقيام بما زُعم أنه عملية توزيع مزورة لبطاقات للهوية الوطنية قام بها مسؤولون إداريون محليون في ست محافظات على أعضاء حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم، بما في ذلك الأطفال الذين هم دون سن التصويت. فللتسجيل في القوائم الانتخابية، يطلب من المواطنين تقديم بطاقات هويتهم. وفي ١١ آب/أغسطس، رفض وزير الداخلية هذه المزاعم وحث المسؤولين الإداريين المحليين على كفالة إصدار بطاقات هوية لجميع المواطنين المؤهلين.

١١ - وفي ٩ و ١٠ آب/أغسطس، زعم ممثلو ساهوانيا – الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية والحركة من أجل التضامن والتنمية في محافظتي سيبيتوك وبوبانزا أن أعضاء من حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية يقومون بجمع الأموال قسرا من المواطنين بغرض دعم عمليات الحزب للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٥. وفي ١١ آب/أغسطس، رفض المتحدث باسم حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية هذه المزاعم، ولكنه أقر بأن الحزب أطلق نداء من أجل الحصول على تبرعات من أعضائه والمتعاطفين معه. وفي سياق مماثل، وجه التحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إيكيبيري، والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية – نياكوري، في ٢٥ آب/أغسطس، إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية التهمة بقيامه بتخويف أعضاء أحزاب المعارضة في رومونج، بمقاطعة بوروري، بقيامه بتجميع قوائم بأسماء السكان المحليين وانتماءاتهم السياسية. ونفى المتحدث باسم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية أن يكون الحزب

قد قام بأي شكل من أشكال التعداد أو أعطى إذنا بإجرائه، ودعا الشرطة إلى اعتقال المتورطين في هذا الأمر ومعاقبتهم.

١٢ - وقد انتقدت أحزاب المعارضة، منذ الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات، مرارا إدارة العملية الانتخابية التي تتولاها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وشككت في مصداقيتها، واتهمتها بارتكاب مخالفات، وبعدم الشفافية، والتحيز وبمحاولة الاحتيال قبل الانتخابات. ورفض رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومسؤولو الحزب الحاكم هذه الاتهامات لأنها لا تستند إلى أساس. وفي ١٢ آب/أغسطس، أعلن المتحدث باسم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أنها لن تقبل الترشيحات من السياسيين الذين كانوا في انتظار دعاوى قضائية ضدهم، زاعما أن هذا من شأنه أن يجعلهم غير مؤهلين لأن يصوتوا أو يُنتخَبوا. إضافة إلى ذلك، أعلن المتحدث باسم المحكمة العليا في ٢٠ آب/أغسطس أن على جميع المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية في انتخابات عام ٢٠١٥ أن يزودوا اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بشهادة تثبت ”أنهم غير ملاحقين قضائيا“، ووثيقة تثبت أنهم ليسوا في انتظار دعاوى قضائية ضدهم، وحددت فريديريك بامفوجينيومفيرا، رئيس ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، وأغاثون رواسا، الزعيم السابق لقوات التحرير الوطنية، بأنهما من بين أولئك الذين لا يستوفون هذا الشرط. فقد اعتقل السيد بامفوجينيومفيرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بتهمة الزنا، والإخلال بالحياء العام، ومحاولة إفساد أحد موظفي أجهزة تنفيذ القانون. وقد اتهم قادة طائفة التوتسي الكونغولية في بوروندي السيد رواسا بتورط حركة التمرد التابعة له، حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، حسب زعمهم، في مذبحة الكونغوليين البانيامولنجيين التي وقعت في عام ٢٠٠٤ في مخيم العبور في غاتومبا. ونفى كل من السيد بامفوجينيومفيرا والسيد رواسا صحة هذه المزاعم. وندد رئيس ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية بهذا الشرط باعتباره استراتيجية يتبعها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية لاستبعاد مرشحي المعارضة من العملية الانتخابية. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، رفض رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة هذه الاتهامات، وذكر في ٥ كانون الأول/ديسمبر أن جميع المرشحين الذين هم في انتظار قضايا معروضة على المحاكم لا يمكنهم أن يصوتوا أو ينتخبوا.

١٣ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، دعا الناطق الرسمي باسم ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى الامتثال لقانون الانتخابات، بالقيام بتنقيح الجدول الزمني للانتخابات للسماح لإنشاء اللجان الانتخابية المستقلة في المحافظات

وعلى الصعيد المحلي قبل تسجيل الناخبين. وفي لقاء مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية عقد في ٢٦ آب/أغسطس، وافق رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على أن لا يبدأ تسجيل الناخبين إلا بعد إنشاء تلك اللجان. وقد أنشئت اللجان الانتخابية المستقلة في المحافظات وعلى الصعيد المحلي في ١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي. وبدأ تسجيل الناخبين في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ثم مُدد حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

١٤ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة خططا لعقد مشاورات واسعة مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الطوائف الدينية وحكام الأقاليم، لتحديد المرشحين للجان الانتخابية المستقلة في المحافظات وعلى الصعيد المحلي. وذكر رئيس اللجنة أن ”الجهات السياسية الفاعلة“ لا يمكنها المشاركة في هذه العملية لأن دورها غير محدد في الدستور ولا في قانون الانتخابات، وأن إشراكهم في المشاورات يمكن أن يكون غير قانوني. ووجه وزير الداخلية الدعوة إلى الأطراف السياسية الفاعلة يطلب منها أن تنشئ أحزابها السياسية الخاصة بها، وتنضم إلى التحالفات المسجلة للأحزاب السياسية، أو المشاركة بصفة مرشحين مستقلين. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر أعلن أغاثون رواسا، الرئيس السابق لجبهة التحرير الوطني، أنه وأنصاره سيشاركون في العملية الانتخابية بصفتهم مرشحين مستقلين.

١٥ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، وجه عشرة أحزاب سياسية والتحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري، رسالة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تطلب منها احترام القانون البوروندي، وتستنكر حدوث مخالفات مزعومة، وانعدام الشفافية ومحاولات للتزوير في العملية الانتخابية، وتدعو اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى كفالة إدراج جميع الأحزاب والجهات السياسية الفاعلة في اللجان الانتخابية المستقلة في المحافظات وعلى الصعيد المحلي. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، زعم رئيسا ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، والتحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري أن أعضاء حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني المتعاطفة مع الحزب يمثلون غالبية عضوية اللجان الانتخابية المستقلة في المحافظات وعلى الصعيد المحلي . وقالا أيضا أن النهج الذي تتبعه اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة يثير الشكوك في مصداقية العملية الانتخابية برمتها. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، انسحبت الحركة الديمقراطية الاجتماعية من اللجان الانتخابية المستقلة في المحافظات بعد أن قامت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بمبادلة اثنين من أعضائها في اللجان الانتخابية المستقلة

بالمقاطعات في محافظتي غيتيغا ونغوزي من دون موافقة الحزب. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت منظمة المجتمع المدني، وهي الجمعية البوروندية لحقوق الإنسان ومرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية، بعد أن أشارت إلى وجود نقص في تمثيلها، قرارها بالانسحاب من اللجان الانتخابية المستقلة في المحافظات، وفي وقت لاحق انسحبت أيضا من اللجان الانتخابية المحلية المستقلة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، انسحب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري من اللجان الانتخابية المستقلة في المحافظات، وعلى الصعيد المحلي، مع تأكيده مجددا عزمه على مواصلة المشاركة في العملية الانتخابية.

١٦ - وعقدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة اجتماعين يومي ١ و ٥ كانون الأول/ديسمبر مع الجهات الانتخابية المعنية، بما في ذلك ''الفاعلين السياسيين'' الذين استُبعدوا من اجتماعات سابقة، وذلك لتقييم عملية تسجيل الناخبين. وقد قام رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بطمأنة المشاركين بأن الحوار بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وجميع الجهات المعنية المهتمة سيصبح عملية دائمة. غير أن قادة المعارضة واصلوا التنديد بتعدد المخالفات التي لوحظت قبل عملية تسجيل الناخبين وأثناءها، لا سيما التوزيع المزعوم لبطاقات الهوية بقصد الغش في الانتخابات، ودعوا إلى تعليق عملية تسجيل الناخبين، وهو ما رفضته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

١٧ - وفي تلك الأثناء، أي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت المحكمة العليا في بوجمبورا على ليونس نغينداكومانا بالسجن لمدة عام واحد. وكان المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية وراديو ريما إف. إم (Radio Rema FM) قد اتهماه بتلفيق ''مزاعم ضارة، واتهامات باطلة وبالتحريض على الكراهية العنصرية''. وكانت هذه الاتهامات قد قدمت في ما يتعلق برسالة وجهها السيد نغينداكومانا إليّ نيابة عن التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري في ٦ شباط/فبراير. وفي تلك الرسالة، دعا السيد نغينداكومانا المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على الحكومة التي يقودها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية لمنع ارتكاب أعمال ''إبادة جماعية سياسية''، وحذر من وقوع كارثة إنسانية وشيكة في بوروندي، وشبّه ''الإمبونيراكور''، وهو جناح الشباب في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، بميليشيات إنتراهاموي الرواندية. وقد ندد محامو السيد نغينداكومانا بالمحاكمة باعتبارها ذات دوافع سياسية، وقدموا استئنافا ضد الحكم. وفي الوقت ذاته، واصل السيد نغينداكومانا أنشطته السياسية.

١٨ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت الحكومة ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي حلقة عمل ثالثة في غيتيغا لتقييم تنفيذ خارطة الطريق الانتخابية نحو انتخابات عام ٢٠١٥. وحضر حلقة العمل نحو ١٥٠ مشاركا، بمن فيهم مسؤولون حكوميون وأحزاب سياسية وجهات فاعلة، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية، ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي. وقد استنكرت الجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك تشارلز نديتيجي وشوفينو موغوينغيزو وباسكالين كامبايانو وأغاثون رواسا، قادة اتحاد التقدم الوطني السابق والاتحاد من أجل السلام والتنمية، استبعادها من المشاورات التي نظمتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في إطار العملية الانتخابية، وهو ما اعتبروه انتهاكا لخارطة الطريق الانتخابية ومدونة قواعد السلوك لانتخابات عام ٢٠١٥. وأكدت الحكومة التزامها بمواصلة الانخراط في حوار مع أحزاب المعارضة، في حين أكد قادة المعارضة والجهات الفاعلة السياسية استعدادهم للمشاركة في انتخابات عام ٢٠١٥، على الرغم من تحفظاتهم في ما يتعلق بسير العملية الانتخابية حتى المرحلة الحالية.

١٩ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر أعاد الرئيس نكورونزيزا ترتيب مكتبه برمته، وشمل ذلك اثنين من أقرب مستشاريه. وعيّن الجنرال آلان غيوم بونيوني، رئيس ديوانه، ليكون الأمين الدائم لمجلس الأمن الوطني، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، وهو الجنرال أدولف نشيميريما موظفا مسؤولاً عن واجبات الخاصة. واستُعيض عن السيد بونيوني والسيد نشيميريما بكل من أناتول مانيراكيزا، وهو نائب رئيس سابق في مجلس الشيوخ، والجنرال غودفروا نيومابر، الرئيس السابق لأركان الجيش، على التوالي.

## باء - الأمن والاستقرار

٢٠ - لا تزال الحالة الأمنية في البلد مستقرة نسبيا رغم حدوث زيادة في الجريمة استمرت بعض الوقت وتزايد المخاوف من حدوث هجمات إرهابية محتملة. وأشار وزير الداخلية، في اجتماع عقد في بوجومبورا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أن لدى الحكومة ما يكفي من الأدلة على أن جماعات إرهابية تعد لشن هجمات في البلد، ولا سيما على الكنائس والأسواق. ودعا الزعماء الدينيين إلى تحذير أفراد مجتمعاتهم وحثهم على توخي اليقظة. وشهدت الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر أيضا زيادة في الجريمة، لا سيما الهجمات بالقنابل والاعتداءات وعمليات السطو المسلح، وحدث معظمها في بلدية بوجومبورا، وبوجومبورا الريفية، وفي مقاطعتي بوروري وموارو. فسهولة توافر الذخائر غير المنفجرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد تيسّر وقوع الحوادث الإجرامية.

٢١ - وقد حدث انخفاض حاد في عدد الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، من ١١ اشتباكا في النصف الأول من العام إلى ثلاثة اشتباكات منذ آب/أغسطس. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت مجموعة مسلحة المواقع العسكرية لقوة الدفاع الوطني في محمية روكوكو الطبيعية على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال ذلك الاشتباك، قُتل أحد المهاجمين وجُرح آخر. ونفى متحدث باسم الجيش أن تكون جماعة متمردة تنشط في المحمية، ونسب الحادث إلى عصابات مسلحة. وأعلن متحدث باسم فصيل قوات التحرير الوطنية بقيادة ألويس نزابامبيما المسؤولية عن الحادث، وأعلن عن اعتزامهم القيام بهجمات أخرى قبل انتخابات عام ٢٠١٥.

٢٢ - وفي جلسة إحاطة إعلامية عقدت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أشار متحدث باسم قوة الدفاع الوطني إلى أن الجنود البوروندين كانوا متمركزين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز تبادل المعلومات بين البلدين فيما يتعلق بالسلام والأمن في المنطقة، ولمساعدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مكافحة الجماعات المسلحة في مرتفعات أوفيرا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة من ٦ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، انسحب نحو ١٥٠ جنديا بورونديا من منطقة كيليبا أونديس في مقاطعة كيفو الجنوبية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تعلق حكومة بوروندي على انسحاب القوات.

٢٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الدعوة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان في أوساط قوات الدفاع والأمن. واختتم المكتب، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، دورة تدريبية استمرت لمدة ثلاثة أشهر نُظمت للمساعدة في إضفاء الطابع المهني على قوات الدفاع والأمن في البلد وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي ١ أيلول/سبتمبر، مُنح ٣٥ فرداً من أفراد الجيش والشرطة وضباط الاستخبارات شهادات مدرِّبين في مجال حقوق الإنسان.

## جيم - العدالة الانتقالية

٢٤ - ظلت عملية إنشاء آليات العدالة الانتقالية لبوروندي، منذ إصدار القانون الخاص بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ١٥ أيار/مايو، تتعرض لانتقاد العديد من الجهات المعنية، بما في ذلك مؤتمر الأساقفة الكاثوليك. ففي رسالة مفتوحة موقعة في ٤ أيلول/سبتمبر، أعرب الأساقفة عن أسفهم لعدم إجراء مشاورات في الفترة المفضية إلى اعتماد الجمعية الوطنية لقانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ١٧ نيسان/أبريل، وأصروا على أن يكون المفوضون أفرادا يتحلون بأكبر قدر من النزاهة وقادرين على العمل على أساس مبادئ الشمول والمشاركة. وذكر العديد من أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أيضا أن آراءها

لم تؤخذ في الاعتبار في صياغة القانون. ونتيجة لذلك، لا تزال أحزاب المعارضة الرئيسية تقاطع العملية، ولا يزال بعض منظمات المجتمع المدني مترددة في المشاركة فيها.

٢٥ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، انتخبت الجمعية الوطنية ١١ فردا للعمل كمفوضين للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وتضم اللجنة عضوية مختلطة عرقيا، وتشمل أربع نساء ويرأسها زعيمان دينيان. وتتألف من ستة ممثلين عن الطوائف الدينية وخمسة أعضاء من الأحزاب السياسية. وقد قاطع اتحاد التقدم الوطني انتخاب أعضاء اللجنة بحجة أن الشمولية في العملية غير كافية. وسلط بعض منظمات المجتمع المدني الضوء على فشل العملية المزعوم في مراعاة نتائج المشاورات الوطنية لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك التوصية باختيار ممثل عن المجتمع المدني مفوضا للجنة.

## دال - الحوكمة وبناء المؤسسات

٢٦ - رغم اتخاذ بعض الخطوات للتصدي للفساد، أسفرت سياسات مكافحة الفساد حتى الآن عن نتائج قليلة، ولا يزال الفساد واسع الانتشار في البلد. ووفقا لمؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، انخفض ترتيب بوروندي مرتبتين واحتلت المرتبة ١٥٩ من بين ١٧٥ بلدا. وقد أقر الرئيس نكورونزيزا، في خطابه إلى الأمة في ٢٦ آب/أغسطس، بوجود الفساد بين المسؤولين الحكوميين، وأكد على ضرورة إيجاد تدابير مناسبة للتصدي له. وفي تطور إيجابي، كما حدث في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢، سجلت هيئة الإيرادات البوروندية حدوث زيادة مرة أخرى في تحصيل الإيرادات. وجمعت إيرادات بلغت ٦٣٠ بليون فرنك بوروندي (٤٠١ مليون دولار) في عام ٢٠١٤، مقارنة بمبلغ ٥٠٥ بليون (٣٢٢ مليون دولار) في عام ٢٠١٣.

٢٧ - ومع ذلك، واصلت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد إدانة أعمال الفساد واختلاس الأموال العامة. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أكّد رئيس جماعة ''القول والعمل من أجل إحياء الضمير والارتقاء بالعقليات'' أن سياسة ''عدم التسامح إطلاقاً'' في مكافحة الفساد التي ابتدرها الرئيس نكورونزيزا قد فشلت، وأشار إلى مزاعم بأن أحدا من كبار المسؤولين لم يعلن عن الأصول التي يملكها قبل توليه منصبه على النحو المطلوب في القانون المتعلق بمنع الفساد والمعاقبة عليه. وفي غضون ذلك، كان رئيس مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية قد احتُجز مؤقتا في ٢٥ أيلول/سبتمبر لمنعه من القيام بمظاهرة ضد الفساد في بوجومبورا.

٢٨ - وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات في سبيل تنقيح الإطار القانوني لمكافحة الفساد. ففي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت الحكومة حلقة عمل لمدة يومين في جيتيغا، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الثنائيين، من أجل تحديد أوجه القصور الرئيسية في القانون الحالي، واقتراح سبل لإصلاح الإطار القانوني الحالي. واتفق المشاركون البالغ عددهم نحو ١٠٠ مشارك من عدة وزارات ومؤسسات حكومية، وفريق مكافحة الفساد ومحكمة مكافحة الفساد، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، على الحاجة إلى أمور منها، إصلاح الإطار القانوني لمكتب المراقب المالي والمفتش العام ''المفتشية العامة للدولة'' و ''ديوان المحاسبة'' وفقا للمعايير الدولية، وضمان أن تُنشأ هياكل المراجعة الداخلية للحسابات في هيئات مستقلة.

٢٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أيضا تقديم التمويل والمساعدة التقنية إلى وزارة العدل في جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد. وموّل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ١ تشرين الأول/أكتوبر تنظيم حلقة عمل بشأن وضع خطة استراتيجية لمكافحة الفساد في قطاع العدل. واعتَمدت حلقة العمل الخطة الاستراتيجية التي ستنفذها لجنة متابعة في وزارة العدل.

## هاء - سيادة القانون

٣٠ - ما فتئت الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الشهود والضحايا تتقدم، ولكن التقدم المحرز في بناء نظام عدالة يتسم بالاستقلالية وبإمكانية اللجوء إليه وموثوقيته كان بطيئا. و لم تتخذ وزارة العدل أي خطوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمجلس القضائي الأعلى والتي أبرزتها لجنة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة في تقريرها الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٤. و لم يجتمع أيضا الفريق العامل المعني باستقلال القضاء. وعلى الرغم من قيام وزير العدل في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ بإنشاء لجنة متابعة للمؤتمر الوطني المعني بالعدالة (Etats Généraux de la Justice)، فإن عددا من الجهات المعنية الوطنية والدولية طعنت في شموليتها، وأكدت أن نقابات المحامين ومنظمات المجتمع المدني حُرمت من العضوية في اللجنة، الأمر الذي يتعارض مع اختصاصاتها.

٣١ - واستمرت التوترات أيضا بين اتحاد القضاة البورونديين ووزير العدل. وبأمر وزاري صادر في ١٢ آب/أغسطس، أوقفت وزارة العدل رئيس الاتحاد من العمل في منصبه بصفته قاضيا لمدة شهرين بسبب غيابه عن العمل دون إذن. ويُزعم أن رئيس الاتحاد قد استُدعي في يوم غيابه إلى مكتب المدعي العام في جيتيغا. ورأى أعضاء الاتحاد أن هذا القرار يستهدف الهيئة التنفيذية الجديدة للاتحاد التي لم يعترف بها وزير العدل.

٣٢ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز، مع ذلك، بعض التقدم في مجال حماية الضحايا والشهود. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اشترك مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بوجومبورا في تنظيم حلقة عمل للتحقق من صحة النتائج التي توصلت إليها دراسة عن حماية الضحايا والشهود. وحضر ثلاثون مشاركا، من بينهم ممثلون من قطاع العدل، والشرطة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، إضافة إلى الشركاء التقنيين والماليين. وأُعد مشروع قانون بشأن حماية الضحايا والشهود، وقُدم إلى الحكومة وغيرها من الجهات المعنية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

## واو - حقوق الإنسان

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض كثيراً عدد حالات الإعدام خارج نطاق القانون، وحالات التعذيب وسوء المعاملة، وكذلك الأعمال ذات الدوافع السياسية التي يقوم بها الإيمبونيراكور، وهو جناح الشباب للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم. ومع ذلك، فإن استمرار حالات الإفلات من العقاب والتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، تظل القيود الصارمة المفروضة على حرية التجمع والتعبير عائقا خطيرا أمام تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات عام ٢٠١٥.

٣٤ - وفي الفترة الممتدة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، سجل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وقوع ما يبلغ متوسطه الشهري ثلاث حوادث ذات دوافع سياسية شارك فيها الإيمبونيراكور، وذلك مقارنة بالمتوسط البالغ أربعة عشر حادثا وقعت في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه. وفي ٢٣ آب/أغسطس، ذكر رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أن الإيمبونيراكور ليسوا موجودين على الأرض ليحلوا محل الشرطة، بل ليبينوا المجالات التي تتسم فيها الحالة الأمنية بالهشاشة. وقال أيضا محذرا الأعضاء في جناح الشباب إن أي شخص يرتكب جريمة سيخضع للمساءلة بصفة فردية. كذلك كان هناك انخفاض ملحوظ أيضا في عدد حالات الإعدام خارج نطاق القانون وحالات التعذيب وسوء المعاملة. ووثق المكتب ٢٤ حالة من حالات التعذيب وسوء المعاملة مقابل ٤٣ حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وثلاث حالات إعدام خارج نطاق القانون مقابل أربع حالات في النصف الأول من عام ٢٠١٤. ولم يكن لأي من عمليات الإعدام دوافع سياسية.

٣٥ - غير أن انتهاكات السلطات المحلية والشرطة لحقوق حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات استمرت. ووثق المكتب سبع حالات تخويف مورس ضد الصحفيين وأعضاء منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، زُعم أن المسؤولين الإداريين المحليين

والشرطة نفذوها. ووثق المكتب أيضا ١٧ حالة تعرضت فيها أنشطة منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة للتعطيل وقوبلت طلبات تنظيم المظاهرات أو الاجتماعات العامة السلمية بالرفض من جانب المسؤولين الإداريين أو الشرطة رغم الوفاء بالشروط القانونية.

٣٦ - ولم يُحرز أي تقدم ملموس في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. ومن أصل ١٣٨ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القانون وثقها المكتب منذ عام ٢٠١١، لم يحاكم سوى ٣٤ شخصا من الجناة في محاكم قانونية، بما في ذلك ثلاث من الحالات السبع الموثقة في عام ٢٠١٤. ولم يحاكم في المحاكم القانونية حتى الآن مرتكب أي حالة من حالات التعذيب الموثقة في عام ٢٠١٤.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، لفتت حالة حقوق الإنسان في بوروندي أيضا انتباه المجتمع الدولي. ففي ١٨ أيلول/سبتمبر، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارا يتضمن الإعراب عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في البلد، ويدين بحزم في الوقت نفسه احتجاز بيير كلافر مبونيمبا، رئيس الرابطة البوروندية لحماية حقوق الإنسان والأشخاص المحتجزين، ويدعو إلى الإفراج عنه فورا وبدون شروط بسبب تدهور حالته الصحية. وكان السيد مبونيمبا قد اعتقل في ١٦ أيار/مايو واتهم بتهديد أمن الدولة بسبب إعلانه في الإذاعة أن بعض الشباب البورونديين يتلقون التدريب شبه العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنحته المحكمة العليا في بوجومبورا إفراجا مؤقتا في ٢٩ أيلول/سبتمبر لأسباب صحية، وذلك بعد قيام لجنة طبية شكلتها المحكمة في ١٠ أيلول/سبتمبر باستعراض حالته.

٣٨ - وقد أجرى السيد ميشيل فورست، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، زيارة إلى بوروندي في الفترة من ١٥ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بدعوة من الحكومة. وانتقد السيد فورست، في مؤتمر صحفي عقد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، التهديدات المتكررة الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وأشار إلى أن وسائط الإعلام الحرة والمستقلة والقادرة على كشف حالات إساءة استعمال السلطة والفساد مهمة لصون الحريات المدنية وتعزيز الشفافية وتشجيع المشاركة الواسعة للمواطنين في الحياة العامة. وأشار أيضا إلى أن مشروع القانون المتعلق بالجمعيات يتضمن أحكاما تنتهك المعايير الدولية وتعرّض مبدأ حرية تكوين الجمعيات للخطر. ودعا بوروندي إلى اعتماد قانون يضمن وضعا قانونيا للمدافعين عن حقوق الإنسان كما فعلت بلدان أفريقية أخرى في الماضي.

٣٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بطرق منها المساعدة على إعداد تقرير بديل للجنة مناهضة

التعذيب. وقدم التقرير رئيس اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر، في اجتماع للجنة مناهضة التعذيب في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الفترة المشمولة بالاستعراض، نفذ المكتب مشروعا للمساهمة في إنشاء شبكة لمراقبة حقوق الإنسان مؤلفة من ١٣ منظمة غير حكومية بارزة في مجال حقوق الإنسان جمعت خبراتها ومواردها لإجراء رصد لحقوق الإنسان في جميع أنحاء بوروندي قبل الانتخابات.

## زاي - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٤٠ - لا تزال بوروندي من أفقر البلدان في العالم، وتأتي في الترتيب ثمانين بعد المائة من أصل ١٨٧ بلدا في دليل الأمم المتحدة القياسي للتنمية البشرية للعام ٢٠١٤. وعلى الرغم من نواحي التحسن في الصحة والتعليم، لا تزال الغالبية العظمى من السكان تعيش تحت خط الفقر.

٤١ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، أنجز مجلس إدارة صندوق النقد الدولي الاستعراض الخامس لأداء بوروندي الاقتصادي. وبينما كان متوقعا أن ينمو الاقتصاد البوروندي بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، يلاحظ صندوق النقد الدولي الصعوبات التي تحيط بتوقعات الاقتصاد الكلي للبلد في الأجل المتوسط بسبب المخاطر المحتملة الناشئة عن حالة عدم اليقين المتصلة بالانتخابات، والاضطرابات في الاقتصاد وأحداث العنف، وجميعها يمكن أن يؤثر على الاستثمار والنمو. ويحذر الاستعراض أيضا من وجود احتمال كبير لأن يتدهور الوضع السياسي والأمني، وهو ما يمكن أن يؤدي أيضا إلى الحد من الإنفاق الحكومي، ومن ثم إلى اضطرابات اجتماعية، وإلى انخفاض النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتقلص المعونات المقدمة إلى بوروندي إذا ما خلص الشركاء إلى أن البلد لم يحرز تقدما كافيا في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٤٢ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، أصدرت الجمعية الوطنية لبوروندي الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٤، لمعالجة العجز الذي بلغ ٤٥ بليون فرنك بوروندي في أوائل عام ٢٠١٤. وتهدف الميزانية الجديدة إلى تعويض ما وقع من خسائر في الإيرادات في النصف الأول من العام. وتشمل التدابير التي أخذت بها الميزانية، في جملة أمور، إلغاء الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على الواردات، والأخذ مجددا بضريبة التداول التي تبلغ واحد في المائة كحد أدنى، وكذلك الضرائب على الاتصالات والتبغ والدقيق والسكر والمنتجات النفطية والمشروبات والسلع الأخرى. وحدوث زيادة في عجز الميزانية في عام ٢٠١٥ يمكن أن يحد من قدرة الحكومة على التخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن قابلية البلد للتأثر بالصدمات الاقتصادية الخارجية وهشاشة الحالة السياسية في الفترة السابقة لانتخابات عام ٢٠١٥.

٤٣ - ولا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الإنسانيون يقدمون الحماية والمساعدة إلى قرابة ٠٠٠ ٥٨ لاجئ وطالب لجوء يقيمون في بوجومبورا، وفي أربعة مخيمات للاجئين في مختلف المقاطعات. وقد وصل إلى بوروندي، منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، نحو ١٤٨ ١ شخصا من طالبي اللجوء الذين فروا من القتال المتواصل بين القوات المسلحة الكونغولية وميليشيات ماي - ماي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصل المفوضية أيضا أنشطة الدعوة، وتستمر في إقامة تعاون وثيق مع وزارة التضامن الوطني لكي توفر لعدد يقدر بنحو ٠٠٠ ٧٨ شخص من المشردين داخليا إمكانية الوصول الكامل إلى حلول دائمة، تشمل الاندماج على الصعيد المحلي. وقد بدأ في تموز/يوليه ٢٠١٤، مشروع تجريبي للعودة الطوعية يشمل ٣٢٠ أسرة معيشية تعيش في مستوطنات للمشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ سبع حلقات عمل بشأن توطيد السلام والتعايش السلمي، وذلك في مقاطعات نغوزي وكيروندو وجيتيغا.

## رابعا - المسائل الشاملة

### ألف - المسائل الجنسانية

٤٤ - في ضوء انتخابات عام ٢٠١٥، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني النسائية من أجل زيادة المشاركة السياسية للمرأة، وإلى الأحزاب السياسية في تنفيذ خطط عمل رامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والسياسات. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيم حلقة عمل مدتها خمسة أيام، أدت إلى اعتماد اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة عدة التزامات رسمية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيتها وخططها المتبعة في جميع مراحل الدورة الانتخابية.

٤٥ - وركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا على زيادة مشاركة المرأة في مبادرات توطيد السلام على مستوى المجتمع المحلي، ولا سيما بالنسبة لانتخابات عام ٢٠١٥. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عقد في إيجيندا، في محافظة بوجومبورا الريفية، معتكف استمر يومين من أجل إنشاء شبكة من النساء الوسيطات، وذلك بمشاركة منظمات المجتمع المدني النسائية. وفي إطار هذه المبادرة، سيتم اختيار وتدريب ٥١٦ امرأة، في مجالات تعزيز السلام، والمساعدة في تسوية النزاعات داخل المجتمعات المحلية، والإبلاغ عن حوادث العنف الجنساني.

٤٦ - ومن أجل منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، اعتمدت الشرطة الوطنية البوروندية في ٢٢ أيلول/سبتمبر خطة عمل مدها سنتان، وذلك بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في آب/أغسطس، تنظيم حملات توعية تهدف إلى تغيير الاعتقادات والمواقف والسلوكيات السائدة في المجتمعات المحلية في ما يتعلق بالعنف المرتكب ضد النساء والفتيات، وتوعية النساء والفتيات بخدمات الدعم المتاحة.

## باء - حماية الطفل

٤٧ - من أجل تعزيز قدرة الحكومة على تطبيق المعايير الدنيا لرعاية الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات، والمحرومين من الرعاية الأسرية، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في تموز/يوليه، بتدريب ٤٩ أخصائيا اجتماعيا حكوميا في مقاطعات جيتيغا وكيروندو وكايانزا وبلدية بوجومبورا على المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة، وإدارة الحالات، وغير ذلك من المواضيع. وفي تموز/يوليه عززت اليونيسيف أيضا قدرات إدارة شؤون الطفل والأسرة التابعة لوزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية على الاضطلاع بإدارة حالات الأطفال المعرضين للأخطار بإنشاء نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل.

٤٨ - ولا تزال الجهود تبذل من أجل بناء قدرات قطاعي القضاء والشرطة في ما يتعلق بحقوق الطفل وقضاء الأحداث. وفي هذا الصدد، نظمت اليونيسيف، والمكتب الدولي لحقوق الطفل، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، تدريبا استفاد منه ١٣٣ قاضيا من قضاة الأحداث في جيتيغا ونغوزي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قامت المنظمتان أيضا بتدريب ٣٠ مدرساً في أكاديمية الشرطة لكي يصبحوا مدربين.

٤٩ - وتواصل اليونيسيف بناء قدرات المنتدى الوطني للأطفال، وهو هيئة تشاركية لصالح الأطفال يتبادلون فيها الآراء ويناقشون شواغلهم. وضمن هذا الإطار، نُظم يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس تدريب لصالح ٩٠٣ أعضاء في المنتدى في ١٧ مقاطعة، جرى فيه تناول مواضيع مختلفة، بما في ذلك حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والاتصالات الشخصية، والدعوة. وفي الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، شارك ٢٥ طفلا صحفيا آخر في دورات تدريبية عن الصحافة المراعية لظروف النزاع في بوجومبورا.

## جيم - الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٥٠ - واصل السفير بول سيغر السويسري، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، العمل عن كثب مع ممثلي الخاص، ومع الحكومة والشركاء الرئيسيين، في تعزيز الدعم المقدم من أجل توطيد السلام في بوروندي. وفي إطار هذه المشاركة، ألقى رئيس

التشكيلة، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كلمة أمام مجلس الأمن، أثناء انعقاد دورته، تناول فيها الحالة في بوروندي، وشدد على أهمية كفالة إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع، ودعا جميع الجهات السياسية الفاعلة في بوروندي إلى المشاركة في الانتخابات، والامتناع عن القيام بأي عمل قد يزيد حدة التوترات.

٥١ - وشارك رئيس تشكيلة بوروندي في اجتماع المائدة المستديرة المعقود يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر في بوجومبورا، من أجل تقييم التقدم المحرز نحو الالتزامات المتبادلة التي قطعت في مؤتمر جنيف لشركاء التنمية لعام ٢٠١٢، وتنشيط العلاقة بين بوروندي وشركائها الدوليين. وقام الرئيس نكورونزيزا بافتتاح المائدة المستديرة، وحضرها السيد جيرفي روفييكيري، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، والسيد لوران كافاكوري، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، والسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، ممثلي الخاص لبوروندي، والسيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام. واعتمدت المائدة المستديرة بيانا أبرز أهمية التقدم المحرز حتى الآن، وأكد مجددا على الالتزامات المتبادلة بين الحكومة وشركائها والتي تقررت في مؤتمر جنيف للشركاء لعام ٢٠١٢، بما في ذلك الالتزام بتقديم الدعم إلى بوروندي في تنظيم انتخابات حرة وشفافة وسلمية وشاملة للجميع في عام ٢٠١٥.

٥٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، وافقت اللجنة التوجيهية المشتركة التي تتخذ بوجومبورا مقرا لها على المشروع الأول من الخطة الثالثة لأولويات بناء السلام. ويركز المشروع، الذي تبلغ قيمته مليوني دولار، على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ويجري تنفيذه بواسطة المفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويدعم المشروع جملة أمور منها إنشاء مكتب إقليمي واحد جديد وجهات تنسيق تابعة للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ١٣ مقاطعة، من أجل ضمان تحسين التغطية للمقاطعات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تمت الموافقة على مشروعين يركزان على تمكين المرأة ستنفذهما هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

## خامسا - انتقال مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق الأمم المتحدة القطري

٥٣ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، انتهت ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وتمت تصفيته على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، وعلى أساس الخطة الانتقالية المشتركة التي قدمت إلى مجلس الأمن في ١٤ أيار/مايو. وقد تولى الفريق التوجيهي للمرحلة الانتقالية القيادة في تنفيذ هذه الخطة التي اشترك في رئاستها ممثلي الخاص ووزير العلاقات

الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي، ورافقتها استراتيجية للاتصالات الداخلية والخارجية يتم من خلالها توجيه الرسائل الأساسية إلى الجهات المعنية في جميع مراحل العملية الانتقالية.

٥٤ - ويعد ضمان استمرارية تيسير الحوار السياسي والدعوة على المستويات الرفيعة أمراً بالغ الأهمية لمواصلة تعزيز السلام بعد تصفية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وستضطلع بهذه الأنشطة مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي (التي ستعرف بمختصرها الفرنسي MENUB) ومكاتب الأمم المتحدة السياسية الإقليمية ذات الصلة، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأوروبي. وقد استفاد السيد سعيد جنيت، مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد عبد الله باثيلي، ممثلي الخاص، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، من مناسبة زيارتهما إلى بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، لتجديد التزام المنظمة بمواصلة المشاركة السياسية في بوروندي بعد انسحاب مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

٥٥ - وفي الفترة قيد الاستعراض، واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى العملية الانتخابية بواسطة مشروع المساعدة الانتخابية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين ستقوم بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، التي نُشرت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بأعمال المراقبة والمتابعة والإبلاغ في ما يتعلق بالعمليات الانتخابية لعام ٢٠١٥. وقد تولى السيد قسام أوتيم، مبعوثي الخاص، رئيس بعثة مراقبة الانتخابات، مسؤولياته في ١ كانون الثاني/يناير، وبدأ العمل من أجل إشراك الجهات المعنية في العملية الانتخابية في بوروندي للمساعدة في تهيئة الظروف لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع.

٥٦ - وتولت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها دور الريادة في ما يتعلق بتقديم الدعم الدولي في مجالي الحوكمة وبناء المؤسسات، بما في ذلك تقديم الدعم الفني إلى البرلمان، ومكتب أمين المظالم، ولواء مكافحة الفساد. وبدعم من جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، التابعة للأمم المتحدة، وُضعت استراتيجية لسيادة القانون تشتمل على توصيات استراتيجية لتعزيز وتركيز الدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري لهذه المجالات.

٥٧ - وفي ١١ آب/أغسطس، وافقت الحكومة على استمرار وجود مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فور مغادرة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، على أساس الاتفاق القائم المبرم مع البلد المضيف لعام ١٩٩٥. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وافق مكتب دعم

بناء السلام على رصد مبلغ قدره ٨٨٨ ٧٢٥ دولارا لدعم إنشاء المكتب على الفور، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير، باعتبار ذلك تدبيرا استثنائيا، لكي تتمكن المفوضية من مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان دون انقطاع، وذلك لمدة ستة أشهر في الفترة السابقة للانتخابات.

٥٨ - وقد قام وكيلي للشؤون السياسية، بزيارة بوروندي في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر للاجتماع بالجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية على هامش المائدة المستديرة، لمتابعة مؤتمر جنيف لشركاء التنمية لعام ٢٠١٢، وللاحتفال بإنهاء عمل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وتمشيا مع خطة تخفيض الموظفين، أجرى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تخفيضاً تدريجيا لأعداد الموظفين خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وقد استفاد جميع موظفي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي من أنشطة تدريب وتوجيه نظمت من أجل تطويرهم الوظيفي، في حين نُظِّم في بوجومبورا في ٢٤ أيلول/سبتمبر، معرض لفرص العمل المتاحة، لدعم إمكانات التوظيف المستقبلية للموظفين الوطنيين.

## سادسا - ملاحظات

٥٩ - لقد قطعت بوروندي شوطا طويلا منذ وقعت اتفاقات أروشا قبل ما يزيد عن ١٤ عاما. ومثلت اتفاقات أروشا بداية فترة انتقالية اتسمت بالتزام بتقاسم السلطة وبمؤسسات متوازنة عرقيا، ووضع دستور جديد، وتشكيل حكومة وانتخابات انتقالية، ووعدٍ بتحقيق مصالحة وطنية. غير أن التقدم لم يقتصر على هذه الإنجازات الرئيسية. فقد انحسرت الأعمال القتالية، والتوترات العرقية، والطائفية إلى حد بعيد خلال العقد الماضي، وهيمنت على المشهد السياسي الحالي حالة من المنافسة بين الحزب الحاكم والمعارضة، و لم تكن منافسة عرقية. إضافة إلى ذلك، فإن بوروندي اليوم هي أكثر أمانا وأمنا منها منذ عقد مضى، ويتجلى ذلك في حدوث انخفاض حاد في الاشتباكات المسلحة، وحالات التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء. فقد استطاع الجيش، الذي كان فيما مضى من مرتكبي العنف، أن يحول نفسه إلى دعامة لتحقيق الاستقرار والوحدة العرقية تحظى بثقة البورونديين، في نفس الوقت الذي يساعد فيه في تأمين السلام في أماكن أخرى في أفريقيا. وبعد توقف دام ١٢ عاما، نظمت بوروندي عمليتي انتخاب منذ عام ٢٠٠٥، وهي تقوم بالتحضيرات اللازمة لإجراء انتخابات ثالثة. وفي انفصال واضح عن الماضي، لم تؤد عمليتا الانتخابات الماضيتان إلى أعمال قتل على نطاق واسع، على الرغم من تاريخ البلد الطويل الذي اتسم بالعنف المرتبط بالانتخابات. وشهدت بوروندي انخفاضا في عدد المشردين من عدد يزيد عن مليون شخص إلى أقل من مائة ألف في الوقت الحاضر، في حين شهدت مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية ارتفاعا كبيرا.

٦٠ - وقد أفضت هذه الإنجازات، وروح أروشا التي قامت على أساسها، إلى ما يقرب من عشر سنوات من السلام. ولدى بوروندي اليوم فرصة سانحة لتتجاوز ماضيها العنيف نحو مستقبل ينعم بسلام واستقرار دائمين. إن أطفال اليوم هم أول جيل في هذا البلد لم يشهد مباشرة أي نزاع منذ الاستقلال. وتقع على عاتق قادة اليوم كسر دائرة الصراع وكفالة أن يكون هذا الجيل أيضا هو أول جيل في البلد لا يعرف شيئا عن الحرب إلا من القصص وكتب التاريخ.

٦١ - إن بوروندي تعيش في سلام اليوم، ولكنها لا تستطيع أن تكتفي بما حققته حتى الآن. فعلى هذا البلد أن يضمن ألا ترتد إنجازاته الكبيرة على أعقابها. فالمحرك الرئيسي للتراع في بوروندي - أي الاستبعاد السياسي والصراع على السلطة - لا يزال قائما. ولا يزال هناك الكثير جدا من البورونديين الذين يعانون من الفقر المدقع والبطالة. وتشوب المشهد السياسي حالة من الاستقطاب، ومساحة العمل السياسي محدودة. ولا تزال ظاهرة ضعف المؤسسات والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان سائدة. فإذا تركت هذه المظالم التي يعاني منها السكان من دون علاج، فيمكن أن تؤدي في النهاية إلى نشوب التراع من جديد.

٦٢ - أما من الناحية السياسية، فإن بوروندي تقف في مفترق طرق. فانتخابات عام ٢٠١٥ يمكن أن تؤدي إما إلى توحيد جهود توطيد السلام التي بذلت منذ اتفاقات أروشا، أو إلى انهيارها. ذلك أن روح أروشا التي كرست مبادئ الحوار والتوافق، والديمقراطية، والتسوية السلمية للتراعات، ما فتئت تتآكل، وخاصة منذ انتخابات عام ٢٠١٠، التي أطلت على فترة اتسمت بتعاظم حالة عدم الثقة، والاستقطاب، والتوترات السياسية. ولا يزال فضاء العمل السياسي يتقلص نتيجة القوانين المقيدة. ويواجه أنصار المعارضة حالة من الترهيب والمضايقة والعنف السياسي. ولا يزال حق أعضاء أحزاب المعارضة وأفراد المجتمع المدني في حرية التجمع والتعبير ينتهك. ولا يزال الحوار بين الأطراف السياسية المعنية مستمرا، ولكن الاتفاقات التوافقية التي أسفر عنها هذا الحوار لا تنفذ بالكامل. وقد واجه قادة المعارضة اتهامات مختلفة، وهم يخشون من إمكانية منعهم من المشاركة في الانتخابات. ومما يشكل مصدرا مستمرا للقلق، الاختلال الملموس في تشكيل اللجان الانتخابية على صعيدي المقاطعات والمجتمعات المحلية والتقارير التي تفيد بحدوث مخالفات في عملية تسجيل الناخبين. وهذه التطورات يمكن أن تثير تساؤلات بشأن مصداقية الانتخابات والعملية الديمقراطية برمتها. فإذا تركت من دون أن تعالج، فيمكن أن تؤدي إلى نشوب عنف انتخابي، مع احتمال أن يؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى بوروندي ومنطقة البحيرات العظمى.

٦٣ - ولتجنب سيناريو كهذا، فإنني أحث الحكومة على فتح الفضاء السياسي، وضمان تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة. وأدعو أيضا اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن تبذل المزيد من الجهد لكفالة اعتماد الشمولية في العمل، وإدارة العملية الانتخابية بنزاهة وحياد واستقلال. وفي حين أرحب بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للتواصل مع الجهات الانتخابية المعنية، ومعالجة بعض همومها، فمن الأهمية بمكان أن تتخذ اللجنة تدابير فعالة لتعزيز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تقوم المعارضة بدورها المنوط بها، وتظل تعمل في جميع مراحل العملية الانتخابية، وتستخدم الوسائل السلمية والديمقراطية لمعالجة أي منازعات انتخابية.

٦٤ - إن ما يبعث فيّ الأمل هو التزام الحكومة بمواصلة الحوار، وعزيمة المعارضة على عدم مقاطعة الانتخابات. وعلى عكس ما حدث عام ٢٠١٠، أظل مقتنعا أيضا بأن الفترة المقبلة ستشكل فرصة سانحة لجميع البوروندين ليساهموا في عملية التحول الاجتماعي والسياسي لبلدهم. ولتحقيق انتخابات ذات مصداقية، يجب أن تساعد الحكومة في كفالة أن تكون المعارضة وقادتها قادرين على المشاركة الكاملة في الانتخابات والعملية الانتخابية؛ وأن يكون المواطنون البورونديون، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية، أحرارا في ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، بما في ذلك حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي؛ وأن يحول المسؤولون في الدولة وقوات الامن دون وقوع عنف، ملتزمين الحياد في عملهم وممتثلين للقانون، وأن تجري من دون تأخير مقاضاة أي أشخاص يرتكبون أفعالا غير مشروعة من العنف السياسي.

٦٥ - إنني على قناعة بأن البورونديين يملكون كل الأدوات اللازمة لإجراء انتخابات سلمية وشاملة وحرة وذات مصداقية. ومن هذه الأدوات الدستور، وقانون الانتخابات، وخارطة الطريق الانتخابية، ومدونة قواعد السلوك للانتخابات. والمسؤولية الآن في ما يتعلق بالتنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها، هي مسؤولية الجميع. وسوف تقدم الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، دعمها الكامل للحكومة، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والجهات الانتخابية المعنية، في معالجة المسائل المثيرة للقلق، للمساعدة في ضمان ألا رجعة في المحافظة على المكاسب الديمقراطية التي حققتها بوروندي. وفي فترة ما بعد الانتخابات، من الأهمية بمكان أيضا أن تركز بوروندي على تعزيز العمليات الديمقراطية، وتوسيع الفضاء السياسي في البلد بعد الانتخابات. وإنني أناشد الطبقة السياسية في البلد على أن يتساموا فوق مصالحهم الحزبية، وبناء ثقافة سياسية تركز على السياسة القائمة على مسائل بعينها، والتصدي لأشد التحديات الاجتماعية

والاقتصادية التي يواجهها البلد، باعتبار ذلك وسيلة للتغلب على الانقسامات القائمة وانتشال البلد من براثن الفقر.

٦٦ - ولا تزال حالات الارتفاع الحاد المؤقتة في معدلات في الجريمة، وانتشار الأسلحة، وضعف الرقابة المدنية، وعدم كفاية الروح المهنية لدى الشرطة، واستمرار ضلوعهم في انتهاكات حقوق الإنسان، تشكل مصادر للقلق. فيلزم بذل جهود أكبر لمواجهة هذه التحديات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

٦٧ - وإنني أحيط علما هنا بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وأنا على أمل في أن تكشف الحقيقة عن المظالم وأعمال العنف التي ارتكبت في الماضي، وأن تصل إلى تحديد الجناة والضحايا، وتقود إلى نشوء خطاب توافقي بشأن النزاعات التي نشبت في بوروندي، وتساعد في تحقيق مصالحة حقيقية. وإنني أشعر بالقلق لأن إنشاء اللجنة عكّرته المقاطعة وخلافات، ولأن اللجنة لا تتمتع بالثقة الكاملة لدى جميع الجهات المعنية. فنشوء عملية عدالة انتقالية خاطئة أمر حري بأن يعود بالضرر لا برأب الصدع. فبالإمكان أن ينكأ الجروح بدلا من أن يتيح فرصة للتغلب على مظالم الماضي وبناء مستقبل مشترك. فيجب على لجنة العمل إذن أن تعمل بجد لتكسب ثقة جميع البورونديين، بأن تسعى من أجل تنفيذ أنشطتها بطريقة ذات مصداقية وحيادية ومستقلة.

٦٨ - تتطلب أي ديمقراطية، لكي تعمل، نظاما قضائيا مستقلا يكفل المساواة في المعاملة بموجب القانون، ويوفر الحماية للمجتمع المدني ليكون نابضا بالحياة، وللمدافعين عن حقوق الإنسان، وتضمن الضوابط والتوازنات، ويعزز ثقة الجمهور في مؤسساته. وما زلت أشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة الإصلاح القضائي، وعدم إحراز تقدم في تعزيز استقلال القضاء وسيادة ثقافة الإفلات من العقاب. ولا تزال ثمة مزاعم بتفشي ظاهرة تحيز القضاء. وفي كثير من الحالات يتعرض زعماء المعارضة لمحاكمات سريعة وأحكام قاسية، في حين تكون متابعة التحقيق القضائي في القضايا المرفوعة ضد قوات الأمن أقل كثيرا من ذلك. وبينما أُعرب عن ثنائي للجهود التي بذلت مؤخرا لتعيين قضاة على أساس تنافسي، أدعو الحكومة إلى معالجة الإفلات من العقاب، والإسراع في إصلاح القضاء، باتباع جملة وسائل منها تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني المعني بالعدالة. وأحث أيضا السلطة القضائية على اتباع المعايير والممارسات الدولية، بما في ذلك التناسب في إصدار الأحكام.

٦٩ - وأنني لأشعر بالتفاؤل لحدوث انخفاض كبير في الآونة الأخيرة في أعمال العنف التي تكمن وراءها دوافع سياسية، والتي يقوم بها جناح الشباب في الحزب الحاكم، فضلا عن حدوث انخفاض في أعمال القتل وحالات التعذيب وسوء المعاملة خارج نطاق القضاء.

فانخفاض العنف الذي تكمن وراءه دوافع سياسية قد يكون علامة على أن النداءات الأخيرة التي وجهها المسؤولون في الحكومة وقادة الحزب قد وجدت آذانا صاغية. وأحث الحكومة على اتخاذ تدابير فعالة بنفس القدر لتحقيق انخفاض كبير في عدد انتهاكات الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، وهي انتهاكات لا تزال قائمة وتشكل عقبة رئيسية أمام إجراء انتخابات ذات مصداقية. وأشعر بالتفاؤل جراء الإفراج المؤقت عن بيير كلافر مبونيمبا، وأدعو المحاكم أن تكفل حصول السيد مبونيمبا، وأعضاء الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذين سبقت إدانتهم، على محاكمات عادلة. وأود أيضا أن أثني على الدور المتنامي الذي تضطلع به اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تولي الريادة في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لحماية حقوق الإنسان، وأدعو السلطات إلى ضمان استقلالية اللجنة.

٧٠ - وتشكل موافقة الحكومة على مواصلة استضافة مكتب مستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي تطورا إيجابيا آخر. وإنني أدعو شركاء بوروندي إلى تقديم دعم إضافي لهذا المكتب الجديد من أجل ضمان الإبلاغ بفعالية عن حالة حقوق الإنسان ورصدها في جميع مراحل الفترة الانتخابية الحرجة. فعلى الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية، فإن حالة حقوق الإنسان في البلد لا تزال مقلقة. وأدعو الحكومة إلى العمل بنصيحة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك توصيته باعتماد قانون يكفل المركز القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان.

٧١ - لقد كان من شأن الوضع السياسي في بوروندي، ولأسباب وجيهة، أن هيمن على الخطاب العام في البلد. غير أن بوروندي لا تزال أحد أفقر البلدان في العالم. فالفقر والبطالة يساعدان على خلق بيئة مواتية لنشوب نزاع. فيتعين على بوروندي أن تجعل تحسين سبل العيش ومكافحة الفقر أولوية لديها. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان أن تتاح للبورونديين فرصة للعيش الكريم، وأن لا يؤدي غياب فوائد السلام إلى تجدد النزاع. وأدعو القادة السياسيين في البلد إلى تقليل التركيز على المناورات السياسية وزيادة التركيز على وضع وتنفيذ استراتيجيات عملية لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامين، وعلى تمكين الشباب في بوروندي. وينبغي تعزيز الجهود المبذولة في الوقت الحاضر وتوسيع نطاقها بهدف معالجة بطالة الشباب، واجتثاث الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، واجتذاب رأس المال الخاص، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية والطاقة والزراعة. وإنني أناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لهذه الجهود ومواصلة تعزيز تعاونه مع هذا البلد على المدى المتوسط، وذلك في إطار ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وإطار التعاون، بقيادة لجنة بناء السلام.

٧٢ - وفي ضوء العديد من التحديات المتبقية، والتقدم المحدود المحرز في تحقيق المعايير، خلص التقييم الاستراتيجي الذي أجرته الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ أن هناك حاجة مستمرة لوجودٍ سياسي للأمم المتحدة في جميع مراحل انتخابات عام ٢٠١٥. ووفقا لرغبة الحكومة في أن يتاح لها المزيد لتولي زمام الأمور، طلب مجلس الأمن من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الانسحاب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. فلا تزال المسؤولية الأساسية عن توطيد السلام في البلد تقع على عاتق الحكومة. غير أن زيادة التحكم بزمام هذه العملية تحمل معها مزيدا من المسؤولية. فمغادرة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يتيح فرصة هامة للبورونديين، وخاصة الطبقة السياسية، للعمل معا ومعالجة العديد من التحديات التي لا يزالون يواجهونها حتى تتمكن الأجيال الحالية والمقبلة من التمتع ببلد مستقر وسلمي وديمقراطي وشامل ومزدهر. وستكون الطريقة التي ستتصدى بها بوروندي لهذه التحديات اختبارا لمدى نضج نظامها السياسي وقدرة المؤسسات فيها على تعزيز السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب. وأدعو القادة والمنظمات الإقليمية إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في مساعدة بوروندي على التصدي لتلك التحديات المتبقية.

٧٣ - إن سحب مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يشكل نقطة تحول هامة في عمل الأمم المتحدة في بوروندي. وسوف تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة والدعم لحكومة بوروندي وشعبها في هذه المرحلة الجديدة، بواسطة فريق الأمم المتحدة القطري ومكاتبها الإقليمية، بالتنسيق مع لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وسوف تتولى الأمم المتحدة أيضا مرافقة العملية الانتخابية التي ستجري في البلد في عام ٢٠١٥، بواسطة بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي.

٧٤ - وأعرب هنا عن امتناني لحكومة بوروندي على التعاون الذي قدمته لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وأود أيضا أن أثني على شركاء التنمية في بوروندي لما يقدمونه من دعم مستمر لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين عملوا وما زالوا يعملون في بوروندي، لالتزامهم وتفانيهم في توطيد أسس السلام والديمقراطية والاستقرار في البلد. وأخيرا، أود أن أشيد بممثلي الخاص، بارفيه أنيانغا - آنيانغا، لقيادته المتميزة ومساهمته في جهود الأمم المتحدة في بوروندي، وخصوصا خلال هذه الفترة الحاسمة في تاريخ هذا البلد.

المرفق

معايير مقدمة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، عملا بقراري مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) و ٢٠٢٧ (٢٠١١)

## المعايير ومؤشرات التقدم

### أولا - العملية الديمقراطية

المعيار: مواصلة التقدم في تعزيز الديمقراطية وحل الخلافات السياسية من خلال الحوار

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: شكّلت روح الحوار وتقاسم السلطة دعامة اتفاقات أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام ٢٠٠٠ (من الآن فصاعدا ''اتفاقات أروشا'')، وتكرّست في دستور بوروندي لعام ٢٠٠٥، وفي تشكيل الحكومة عام ٢٠٠٥. وأعلن المراقبون أن انتخابات عام ٢٠١٠ أجريت وفقا للمعايير الدولية، ولكن عددا من أحزاب المعارضة التي انتقل بعض قادتها في وقت لاحق للعيش في المنفى قاطع هذه الانتخابات. وظلّت المقاطعة تلقي بظلالها على الحياة السياسية في بوروندي عام ٢٠١١، وتفاقمت حدة التوترات بين الحكومة وتجمّع التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري الذي يضم أحزابا معارضة غير ممثلة في البرلمان. ومع أن الجانبين أكّدا استعدادهما للتعاون، فقد ظلّ الحوار السياسي معطّلا طوال عام ٢٠١١، ولم تعقد أي اجتماعات رسمية بين الحكومة وأحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان.

المستجدات خلال عام ٢٠١٢[أ]: اتسم عام ٢٠١٢ بغياب الحوار وضآلة التقدّم المحرز في الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٥. وأقرّ القانون المتعلق بمركز المعارضة السياسية بدون استشارة جميع الأطراف. وأنشأت الحكومة لجنة انتخابية وطنية مستقلة جديدة، وسجّلت اعتراضات من أحزاب المعارضة في ما يتعلق بتشكيلها. وطوال عام ٢٠١٢، حظرت السلطات اجتماعات متنوعة للأحزاب السياسية.

المستجدات خلال عام ٢٠١٣[ب]: في عام ٢٠١٣، خطت بوروندي خطوات هامة نحو إقامة حوار سياسي أكثر انفتاحا وشمولا لجميع الأطراف. وعاد زعماء المعارضة

(أ) يوجز هذا الفرع تقييمات المعايير لعام ٢٠١٢ على النحو الوارد في مرفق تقريري المؤرّخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/36).

(ب) يوجز هذا الفرع تقييمات المعايير لعام ٢٠١٣ على النحو الوارد في مرفق تقريري المؤرّخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (S/2014/36).

الرئيسيون من المنفى، وظهروا للعلن وشاركوا في مجموعة من الاجتماعات أدّت إلى إبرام العديد من الاتفاقات السياسية التوافقية. إلا أن اعتماد العديد من القوانين المقيِّدة واستمرار أعمال التخويف والمضايقة والاعتداءات العنيفة التي مارسها شباب منتسبون إلى الحزب الحاكم، إيمبونيراكوري، أدّيا إلى تقليص حيّز الحياة السياسية. وزادت حدّة التوترات السياسية بسبب الجهود التي بذلها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية لإجراء تغييرات مثيرة للخلاف وواسعة النطاق في الدستور.

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ١-١ تحسن ديمقراطية مؤسسات الدولة وخضوعها للمساءلة وصفتها التمثيلية وفعاليتها | • انخفض عدد جلسات الأسئلة والأجوبة التي عقدها البرلمان مع أعضاء الحكومة إلى ٦ جلسات (من ٣٥ جلسة في عام ٢٠١١، إلى ٢٤ جلسة في عام ٢٠١٢، إلى ١١ جلسة عام ٢٠١٣)<br>• وقد كان من شأن مزاعم أحزاب المعارضة بأن وزارة الداخلية كان لها دور في تجزؤ أحزاب المعارضة وأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة متحيّزة وانتقائية وغير شفافة في إدارة العملية الانتخابية أن أدّت إلى تفاقم انعدام الثقة بين الحزب الحاكم والمعارضة |
| ١-٢ مواصلة الحوار بين الأحزاب السياسية والحكومة | • استمرّت أحزاب المعارضة الرئيسية في مقاطعة المنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية<br>• عقدت ثماني جلسات حوارية رسمية بين الأحزاب في السلطة والمعارضة غير الممثلة في البرلمان<br>• عقد ١٤ حزبا سياسيا على الأقل، من أصل ٤٣ حزبا، اجتماعات في مختلف المقاطعات منذ تموز/يوليه. وازداد عدد الأحزاب التي قامت بأنشطة. غير أن عدة أطراف، بما في ذلك الحركة من أجل التضامن والتنمية والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري ظلّت تعاني من المضايقات وتعطيل أنشطتها |
| ١-٣ تحسين الإطار القانوني لإدارة العملية الانتخابية | • يتضمّن القانون الانتخابي الجديد، الذي أصدره الرئيس نكورونزيزا في حزيران/يونيه، تغييرات مقترحة في خريطة الطريق الانتخابية، مثل تنظيم الانتخابات في جولة واحدة، والجمع بين عمليات الاقتراع، ووجود وكلاء للأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين في مراكز الاقتراع يوم الاقتراع |
| ١-٤ زيادة القدرات المؤسسية على المضي قدما نحو انتخابات عام ٢٠١٥، مع توافر الدعم المالي والتقني الدولي المناسب | • أنشأت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لجانا انتخابية مستقلّة على مستوى المقاطعات والبلديات، وأجرت عملية تسجيل الناخبين في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. بيد أن أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أعربت عن مخاوف بالغة من عدم حياد اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة واستبعاد جهات فاعلة سياسية من اللجان الانتخابية المستقلّة المنشأة على مستوى المقاطعات والبلديات |

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
| --- | --- |
| ١-٥ تولي زمام العملية الانتخابية بشكل أكبر على الصعيد الوطني | • خصصت الحكومة حوالي سبعة بلايين فرنك بوروندي (٤,٥ ملايين دولار) للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإجراء الانتخابات |
| ١-٦ التوصل إلى توافق آراء سياسي بين جميع الجهات المعنية بشأن التقدم نحو انتخابات ٢٠١٥ | • في حزيران/يونيه، وقّعت الأطراف والجهات الفاعلة السياسية على مدونة لقواعد السلوك للانتخابات<br>• في تشرين الأول/أكتوبر، نظّم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والحكومة اجتماعا ثالثا لتقييم تنفيذ خريطة الطريق الانتخابية من أجل أن تكون انتخابات عام ٢٠١٥ حرة وشفافة وسلمية وشاملة للجميع<br>• انقسمت الجمعية الوطنية بشأن التعديلات الدستورية التي قدّمها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، ورفضت بهامش ضيق مشروع التعديلات في آذار/مارس<br>• وظلّت الحكومة ملتزمة بالحوار السياسي وزاد تصميم الأحزاب المعارضة والجهات الفاعلة على المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٥ رغم وجود تحفظات بشأن الشفافية وشمولية الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية |
| ١-٧ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يؤمنون بمصداقية الانتخابات | • لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٤ |

## ثانيا - الأمن والاستقرار

المعيار: هيكل أمني معزّز ومستدام يمكّن بوروندي من التصدي بفعالية للشواغل الأمنية المحلية والدولية ويحترم، في الوقت عينه، المعايير والحقوق العالمية

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: ظلّ عدد كبير من الأسلحة الصغيرة متداولا (١٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية وفقا للدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة عام ٢٠٠٧)، بصرف النظر عن الحملة الأولى لنزع سلاح المدنيين في عام ٢٠٠٩ والجهود المبذولة في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وقت سابق. وساهم إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطنية البوروندية والشرطة الوطنية البوروندية، وتحديد القوام الصحيح للقوتين ومراعاة تناسب الأقليات العرقية، إسهاما كبيرا في استتباب الاستقرار والأمن بشكل عام. إلا أن تورط أفراد من هذه القوات في انتهاكات لحقوق الإنسان عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ سلّط الضوء على ضرورة مواصلة تأهيلها المهني وتعزيز الرقابة المدنية عليها.

المستجدات عام ٢٠١٢: لم يلاحظ حدوث انخفاض كبير في تداول الأسلحة الصغيرة، ومع ذلك أحرز تقدم في تسجيل أسلحة قوات الدفاع الوطني. وأعدّت المسودة الأولى

لاستراتيجية الأمن الوطنية، إلا أنها لم توضع بعد في صيغتها النهائية. ولم يسجّل تحديد القوام الصحيح لقوات الأمن والدفاع سوى تخفيضات طفيفة وأعاق عدم وجود استراتيجية واضحة عمل مجلس الأمن الوطني الذي أنشئ عام ٢٠١٢. وما زالت انتهاكات أفراد الشرطة الوطنية لحقوق الإنسان تمثل مصدرا للقلق.

المستجدات عام ٢٠١٣: كان تأثير الحملة الوطنية الثانية لنزع السلاح طوعا في الحد من العنف المسلح وكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بوروندي محدودا. ومع ذلك، أحرز تقدّم كبير في تسجيل ووسم معظم أسلحة الشرطة الوطنية وقوات الدفاع الوطني. وفي حين أنجزت الحكومة الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية واعتمدت استراتيجية الأمن الوطني، ظلّت الرقابة المدنية على قوات الأمن والدفاع الوطني ضعيفة.

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ٢-١ إحراز تقدم في نزع سلاح المدنيين وفي إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها | • جمعت الحملة الوطنية الثانية لنزع السلاح طوعا ٥٢ بندقية و ٥٠٤ قنبلة و ٨٢٥ خرطوشة |
| ٢-٢ إحراز تقدم في تحديد القوام الصحيح لقوات الأمن والدفاع | • جنّدت قوات الدفاع الوطني ٤٩ ضابطا جديدا، وهو ما رفع العدد الإجمالي إلى حوالي ٢٦ ٠٠٠ ضابط (العدد المستهدف هو ٢٥ ٠٠٠ ضابط). وبما أن الشرطة لم تضطلع بعملية تجنيد في عام ٢٠١٤، ظلّ قوامها يقارب ١٦ ٠٠٠ ضابط (العدد المستهدف هو ١٥ ٠٠٠ ضابط) |
| ٢-٣ زيادة الرقابة المدنية على قوات الأمن والدفاع امتثالا للدستور والقوانين والأنظمة الحالية | • واصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم التقني إلى الأمانة الدائمة لمجلس الأمن الوطني، وكذلك في سبيل تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني<br>• واجتمع مجلس الأمن الوطني ثلاث مرات عام ٢٠١٤ |
| ٢-٤ زيادة التأهيل المهني لقوات الأمن والدفاع | • درّبت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي ١٥ ضابطا عسكريا و ١٠ ضباط شرطة و ١٠ ضباط استخبارات وسلّمتهم شهادات مدرّبين في مجال حقوق الإنسان |
| ٢-٥ زيادة ثقة السكان في قيام قوات الأمن والدفاع الوطني بتقديم خدماتها | • لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٤ |

## ثالثا - العدالة الانتقالية

المعيار: مواصلة التقدم في مجال العدالة الانتقالية لتعزيز حقوق الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة الوطنية

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: العدالة الانتقالية هي الموضوع الأبرز الذي تأخر تنفيذه عن الموعد المتّفق عليه في اتفاقات أروشا. وعقب إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، واضطلاع اللجنة التقنية الحكومية بأعمال موسّعة، قدّم إلى البرلمان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مشروع قانون جديد بشأن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة.

المستجدات عام ٢٠١٢: قدّم إلى البرلمان في كانون الأول/ديسمبر مشروع قانون منقّح متعلق بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، و لم يعتمد القانون. و لم يحرز تقدّم في ما يتعلق بجميع المؤشرات الأخرى للعدالة العابرة للحدود الوطنية عام ٢٠١٢.

المستجدات عام ٢٠١٣: ناقشت لجنة العدل وحقوق الإنسان في الجمعية الوطنية مشروع القانون المتعلق بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ولكن القانون لم يعتمد بسبب الاختلافات بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية وحزبي اتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية نياكوري.

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ٣-١ إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تمشيا مع المشاورات الوطنية التي جرت عام ٢٠٠٩، وعمل اللجنة التقنية في عام ٢٠١١، والمعايير الدولية والصكوك القانونية الدولية المنطبقة | • ناقش البرلمان مشروع القانون المتعلق بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة المقدم من حكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، واعتمده في نيسان/أبريل. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٤، قام الرئيس نكورونزيزا بإصدار القانون رسميا<br>• وقاطع اتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية نياكوري التصويت لأنه لم يكن مرجحا أن تكفل طريقة اختيار الأعضاء في مكتب لجنة تقصي الحقائق والمصالحة استقلال اللجنة، ولأن القانون لم ينشئ آلية قضائية<br>• قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية عملية اختيار المفوضين الجدد<br>• في كانون الأول/ديسمبر، انتخبت الجمعية الوطنية الأعضاء الأحد عشر في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة |

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ٣-٢ إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وفقا للمشاورات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٩، وعمل اللجنة التقنية في عام ٢٠١١، والمعايير الدولية والصكوك القانونية الدولية المنطبقة | • لا يتضمن قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أي أحكام تنشئ محكمة خاصة |
| ٣-٣ وجود آلية متابعة لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة | • لم يحرز أي تقدّم في عام ٢٠١٤ |
| ٣-٤ زيادة قدرة القيادة السياسية على تحقيق المصالحة بين ضحايا الجرائم التي وقعت في الماضي ومرتكبيها | • لم يحرز أي تقدّم في عام ٢٠١٤ |
| ٣-٥ زيادة مستوى الرضا عن عملية العدالة الانتقالية | • لا ينطبق في عام ٢٠١٤ |
| ٣-٦ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يعتقدون أن المصالحة تحققت | • لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٤ |

## رابعا - الحكم وبناء المؤسسات

المعيار: زيادة بسط سلطة الدولة من خلال مؤسسات شرعية وديمقراطية وفعالة وخاضعة للمساءلة

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: عقب إقرار دستور عام ٢٠٠٥، أُنشئت على نحو متلاحق مؤسسات رئيسية جديدة كان مقررا إنشاؤها، بما في ذلك المجلس الوطني للاتصالات (٢٠٠٧)، ومجلس الأمن الوطني (٢٠٠٨)، والمنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية (٢٠١٠)، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (٢٠١١). وفي عام ٢٠١١، وبمساعدة الأمم المتحدة وشركاء آخرين، أعدت بوروندي عددا من الاستراتيجيات الهامة تظهر أولويات الحكم الوطنية، ومنها الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. ومن التطورات المؤسسية الهامة في تعزيز كفاءة الحكومة ومساءلتها إنشاء وحدة مكافحة الفساد (٢٠٠٦) ومحكمة مكافحة الفساد (٢٠٠٦)، وإنشاء مكتب أمين المظالم (٢٠١١) ومكتب بوروندي للإيرادات الضريبية (٢٠١١). ورغم أن الفساد لا يزال من الشواغل الخطيرة، ثمّة بوادر تحسّن مطرد تلوح في الأفق.

المستجدات عام ٢٠١٢: شهد عام ٢٠١٢ إحراز تقدم طفيف في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. فقد ارتفعت الإيرادات التي جمعتها هيئة الإيرادات في بوروندي، وحسّنت بوروندي كثيرا مرتبتها في ''مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية'' المعتمد لدى البنك الدولي. واتّضح أن تنفيذ البرنامج الوطني لإصلاح الإدارة، الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٢، حافل بالتحديات.

المستجدات عام ٢٠١٣: في حين حسّنت بوروندي ترتيبها بحسب مؤشر البنك الدولي بشأن ''سهولة ممارسة الأعمال التجارية'' للمرة الثالثة على التوالي، ظلّ الفساد منتشرا في البلد. وعلى الرغم من ''سياسة عدم التسامح المطلق'' في مكافحة الفساد التي اعتمدها الرئيس نكورونزيزا، انتقلت بوروندي من أقل البلدان فسادا في شرق أفريقيا لتصبح ثاني أكثر البلدان فسادا.

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ٤-١ زيادة نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان وفي الهيئات المنتخبة والمعينة على جميع المستويات | • كما حدث في عام ٢٠١٣، بلغت نسبة تمثيل المرأة ٣٢ في المائة من الأعضاء في الجمعية الوطنية، و ٤٦ في المائة من الأعضاء في مجلس الشيوخ، و ٣٥ في المائة من الوزراء، و ٦ في المائة من ولاة المقاطعات، و ٣٣ في المائة من رؤساء المجالس المحلية |
| ٤-٢ تراجع الفساد في القطاعين العام والخاص | • احتلّت بوروندي المرتبة ١٥٩ في قائمة أكثر البلدان فسادا من بين ١٧٥ بلدا (بعد أن كانت في المرتبة ١٥٧ عام ٢٠١٣) وذلك وفق مؤشر مفاهيم الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية<br>• وأحالت وحدة مكافحة الفساد ٢٦٠ شكوى تتعلق بالفساد في عام ٢٠١٤ إلى المدعي العام (مقابل ٢٤٧ شكوى في عام ٢٠١٣)<br>• وسجّلت محكمة مكافحة الفساد ١٧٢ قضية فساد في عام ٢٠١٤ (مقابل ٢٠٥ قضية في عام ٢٠١٣). وبتّت المحكمة في ٢١٧ قضية في عام ٢٠١٤ (مقابل ١٦٩ قضية عام ٢٠١٣) |
| ٤-٣ زيادة شفافية المؤسسات الوطنية وخضوعها للمساءلة وكفاءتها | • تلقى أمين المظالم ١٩١ شكوى في عام ٢٠١٤ (ابتداء من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر) (مقابل ١٣١ شكوى في عام ٢٠١٣) ونظر في ٥٤ قضية (مقابل ١٤٠ قضية في عام ٢٠١٣). وقام ديوان المحاسبة بإجراء مراجعة حسابات لجميع البلديات من أجل المساعدة في إنشاء ثقافة المساءلة على الصعيد المحلي |
| ٤-٤ تحسّن جودة الإدارة العامة | • بلغت إيرادات الضرائب التي جمعتها بوروندي عام ٢٠١٤ مبلغا قدره ٦٣٠ بليون فرنك بوروندي، مقارنة بمبلغ ٥٠٥ بليون فرنك بوروندي في عام ٢٠١٣ |

## خامسا - سيادة القانون

النقطة المرجعية: ازدياد استقلالية نظام العدالة وإمكانية اللجوء إليه وموثوقيته، ودعمه لحقوق الإنسان

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: وضعت في عام ٢٠١١ السياسة القطاعية لوزارة العدل عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وهو ما أعاد تأكيد التزام الحكومة بتعزيز استقلال القضاء، والنهوض بالحكم الرشيد في قطاع العدل، وإتاحة فرص اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، وتحسين العدالة الجنائية. إلا أن تلك الوثيقة لم تتناول الإصلاحات المتعلقة بمركز القضاة.

التطورات في عام ٢٠١٢: بدأ في عام ٢٠١٢ تنفيذ السياسة القطاعية لوزارة العدل عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٥. فقد أنشئت لجنة تحضيرية وطنية لتنظيم المؤتمر الوطني المعني بالعدالة (المجالس العامة لمناقشة قضايا العدل)، فيما نظّمت حلقات عمل في جميع أنحاء البلد لجمع آراء الجهات المعنية في المجالات التي تحتاج إلى إصلاح. وعقب تنفيذ عفو رئاسي وإفراج مشروط، انخفض مجموع السجناء بنسبة ٢٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وأعدّ مشروع قانون عن الأخلاقيات القضائية لكنه لم يعتمد ولم يعيّن القضاة بموجب امتحانات تنافسية عملا بما يقتضيه القانون.

التطورات في عام ٢٠١٣: شهد قطاع العدالة بعض التطورات الإيجابية، ولا سيما اعتماد أنظمة جديدة للمحاكم، وإصدار قانون جديد للإجراءات الجنائية يتماشى مع المعايير الدولية. وفي الوقت نفسه، ظل التقدم المحرز في إنشاء سلطة قضائية مستقلة بطيئا. فرغم عقد المؤتمر الوطني المعني بالعدالة في نهاية المطاف، لم يعتمد ما أصدره هذا المؤتمر من توصيات لتعزيز استقلال القضاء. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن القضاة يعيّنون بعد بموجب امتحان تنافسي عملا بما يقتضيه القانون.

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
| --- | --- |
| ٥-١ انخفاض نسبة المحتجزين قبل المحاكمة إلى العدد الكلي للسجناء | • شهدت نسبة المحتجزين قبل المحاكمة إلى العدد الكلي للسجناء زيادة طفيفة، حيث ارتفعت من ٥١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٤<br>• انخفض العدد الكلي للسجناء بنسبة ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، ويعزى ذلك أساسا إلى عفو رئاسي صدر في حزيران/يونيه وإلى الإفراج المشروط عن فئات معينة من السجناء |

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ٥-٢ زيادة نسبة موظفي إنفاذ القانون المدربين في مجال قواعد السلوك المتعلقة بالاستعمال التناسبي للقوة أو الاعتقال أو الاستجواب أو الاحتجاز أو العقاب | • تلقى ٥٠ موظفا من موظفي إنفاذ القانون والاستخبارات التدريب ليصبحوا مدرِّبين في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني |
| ٥-٣ زيادة إمكانية إطلاع الأشخاص المأذون لهم على نتائج لجان التحقيق ببساطة وانتظام | • لم توجد في عام ٢٠١٤ أي لجنة تحقيق |
| ٥-٤ تقديم عدد متزايد من المجرمين إلى المحاكمة | • لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٤ |
| ٥-٥ تحسين إدارة السجون بهدف تحسين الامتثال لمعايير حقوق الإنسان | • شهدت نسبة الترلاء السجون انخفاضا طفيفا، حيث انخفضت من ١٨٨ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٨٦ في المائة في عام ٢٠١٤ |
| ٥-٦ إحراز تقدم في اعتماد وتنفيذ تشريعات تتعلق بالقضاة، وفي إضفاء الصفة الاحترافية على عمل القضاة، وفي تنظيم المجلس الأعلى للقضاة وتفعيله | • لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بإصلاح مركز القضاة والمجلس الأعلى للقضاة<br>• أجريت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه أول عملية على الإطلاق لتنظيم امتحان تنافسي لاختيار الطامحين في أن يصبحوا قضاة. واختير ٧٦ مرشحا من مجموع ٧٣٢ مرشحا خاضوا الامتحان<br>• أعدّت في تشرين الأول/أكتوبر خطة استراتيجية لمنع ومكافحة الفساد وغيره من الانتهاكات في قطاع العدل |
| ٥-٧ إحراز تقدم في استقلال القضاء | • أنشأ وزير العدل لجنة متابعة المؤتمر الوطني المعني بالعدالة، إلا أن أطرافا معنية على الصعيد الوطني والدولي شكّكت في مدى شمولها جميع الأطراف<br>• لم يجتمع الفريق العامل المعني باستقلال القضاء في عام ٢٠١٤<br>• ادّعت أحزاب المعارضة أن دوافع سياسية كانت وراء تنفيذ محاكمات، وأن انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة قد وقعت، وأن أحكاما غير متناسبة صدرت بحق زعماء أحزاب المعارضة وأعضائها |
| ٥-٨ تزايد النسبة المئوية للسكان الذين يعربون عن ثقتهم في النظام القضائي | • لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٤ |

## سادسا - حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: ترسيخ ثقافة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في بوروندي

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: شهدت الفترة التي تلت انتخابات عام ٢٠١٠ زيادة ملحوظة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أفيد أن مرتكبي العديد منها أفرادٌ من قوات الدفاع الوطني أو قوات الأمن. ففي عام ٢٠١٠، وثَّق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٤٠ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة و/أو أعمال القتل بدوافع سياسية، و ٣٠ حالة من حالات التعذيب (في عام ٢٠١١، سجلت ٦١ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة و/أو أعمال القتل بدوافع سياسية و ٣٦ حالة تعذيب). وقد شكّل إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١١ خطوة هامة في هذا الصدد، إلا أن متابعة القضايا لا تزال مثار قلق.

التطورات في عام ٢٠١٢: اتسم وضع حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ بانخفاض كبير في عدد حالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي وثّقها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (٣٠ حالة مقابل ٦١ حالة في عام ٢٠١١)، لم يكن منها ما يرجّح أن تكون دوافعه سياسية إلا أربع حالات (مقابل نحو ٢٠ حالة في عام ٢٠١١). غير أنه لم يلقَ القبض على الجناة إلا في ست حالات فقط من أصل ٣٠ حالة، وحوكموا في محاكم قانونية، وأسفرت محاكمتهم جميعا عن أحكام إدانة. وفتحت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ثلاثة مكاتب إقليمية وأجرت تحقيقات في ٤٨٠ حالة مقارنة بما بلغ عدده ١٠٧ حالات فقط في عام ٢٠١١.

التطورات في عام ٢٠١٣: ظلت حالة حقوق الإنسان في بوروندي مدعاة للقلق. وازداد انحسار الحيز السياسي المتاح لأحزاب المعارضة ووسائط الإعلام والمجتمع المدني بسبب حالات الإعدام خارج نطاق القانون، واعتماد قوانين تقييدية، وأعمال التخويف والمضايقة والعنف المزعوم أن مرتكبيها من أفراد الإمبونيراكور.

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ٦-١ زيادة نسبة انتهاكات حقوق الإنسان - بما في ذلك حالات الاختفاء والقتل خارج نطاق القضاء - التي يحقّق فيها القضاء، ونسبة الجناة الذين يلقى القبض عليهم و/أو تصدر بحقهم أحكام و/أو يقضون عقوبة السجن | • يحقّق القضاء في أربع حالات من أصل سبع حالات من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء الموثّقة في عام ٢٠١٤ (٣٥ حالة في عام ٢٠١٣)، أسفرت ثلاث حالات منها عن إدانة المتهمين<br>• تحقّق السلطات القضائية في ٢٧ حالة من أصل ٣٥ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي وثّقها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في عام ٢٠١٣، وأسفرت ست حالات منها عن إدانة المتهمين<br>• يجري التحقيق في ١٧ حالة من أصل ٦٧ حالة من حالات التعذيب وسوء المعاملة المسجلة في عام ٢٠١٤، ولم يحاكم أي من الجناة في محاكم قانونية<br>• حقّقت الشرطة والسلطات القضائية في ٨٩ حالة من أصل ١٢٥ حالة من حالات التعذيب وسوء المعاملة الموثّقة في عام ٢٠١٣، وأسفر ذلك عن إصدار ثلاثة أحكام بالإدانة |
| ٦-٢ زيادة تواتر ودقة توقيت تقديم التقارير إلى الهيئات المعنية | • نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في حالة بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بينما قامت لجنة مناهضة التعذيب بذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ولم يسجل تقدم في إنشاء آلية وقائية وطنية حسب ما ينص عليه البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب الذي صدّقت بوروندي عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ |
| ٦-٣ انخفاض حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يرتكبها وكيل الدولة أو أي شخص آخر يتصرف بموجب سلطة الحكومة أو بالتواطؤ معها | • وثّق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ٦٧ حالة من حالات التعذيب وسوء المعاملة في عام ٢٠١٤ (مقابل ١٢٥ حالة في عام ٢٠١٣) |
| ٦-٤ زيادة فعالية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بطرق منها قيام منظمات المجتمع المدني بإنشاء شبكة رصد في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يسهم في أنشطة اللجنة | • قدمت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقريرها السنوي في آب/أغسطس. وانتهى التحقيق في ١٠٦ حالات من أصل ٢٥١ حالة مسجلة، ولا تزال ١٣٧ حالة قيد التحقيق. أما الحالات الثماني المتبقية، فلم تكن انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي ٢٠ آب/أغسطس، انتخب مفوضان جديدان لدى اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ليحلا محل المفوضيْن اللذين انقضت فترة عضويتهما في حزيران/يونيه |
| ٦-٥ الاعتماد المتوالي لصكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الأولوية، وزيادة تواؤم صكوك حقوق الإنسان الوطنية مع الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة | • لم يحرز تقدم في عام ٢٠١٤ |

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ٦-٦ تعزيز الهياكل المعنية بحماية الفئات الضعيفة | • لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٤ |
| ٦-٧ التقدم المحرز في كفالة حرية وسائط الإعلام والمجتمع المدني | • وثّقَ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ١٠ حالات انتهاك لحرية الصحافة في عام ٢٠١٤ (مقابل خمس حالات في عام ٢٠١٣) |

## سابعا - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

النقطة المرجعية: تحسين مستويات معيشة السكان وتقديم الخدمات الأساسية إلى أضعف الفئات، وتهيئة ظروف الانتعاش الاقتصادي

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: رغم الجهود التي بذلتها حكومة بوروندي، عانى البلد من تفشي الفقر، وندرة الأراضي تواكبها كثافة سكانية عالية، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدل بطالة الشباب. ورغم أن مؤشر التنمية البشرية لبوروندي قد سجّل زيادة مستمرة منذ عام ٢٠٠٠، فقد ظل البلد مصنّفا في المرتبة ١٨٥ من بين ١٨٧ بلدا في عام ٢٠١١.

التطورات في عام ٢٠١٢: لم تطرأ أي تغييرات على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بوروندي. فقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية في البلد من ٠,٣١٦ في عام ٢٠١١ إلى ٠,٣٥٥ في عام ٢٠١٢ وانتقل البلد بذلك من المرتبة ١٨٥ في عام ٢٠١١ إلى المرتبة ١٧٢ (من بين ١٨٦ بلدا) في عام ٢٠١٢.

التطورات في عام ٢٠١٣: رغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ظل انتشار الفقر وندرة الأراضي وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدل بطالة الشباب سائدا في بوروندي. وظلت بوروندي واحدة من أفقر البلدان في العالم، واحتلت المرتبة الأخيرة في قائمة المؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠١٣، والمرتبة ١٧٨ بين ١٨٧ بلدا في قائمة مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ٧-١ انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم | • بلغت نسبة الفقر في البلد ٦٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ (لم تتوافر بيانات جديدة عن ذلك لعام ٢٠١٣)<br>• تحتل بوروندي المرتبة الأخيرة في قائمة المؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠١٤ (وهي المرتبة نفسها التي احتلتها في عام ٢٠١٣) |

| مؤشرات التقدم | تقييمات عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| ٧-٢ تحسين نسب القيد في التعليم الابتدائي وإتمامه | • في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بلغ صافي نسبة القيد في المدارس الابتدائية ٩٦ في المائة (سجلت النسبة نفسها في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١؛ و لم تتوافر بيانات عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٣) |
| ٧-٣ انخفاض عدد المشردين داخليا | • ظل عدد المشردين داخليا مستقرا في عام ٢٠١٤ (نحو ٠٠٠ ٧٨ مشرد) |
| ٧-٤ زيادة نسبة الأطفال المحصنين ضد الأمراض المعدية الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ شهرا و ٢٣ شهرا | • في عام ٢٠١٣، حصل ٩٦ في المائة من الأطفال على جميع اللقاحات (لم تتوافر بيانات جديدة عن ذلك لعام ٢٠١٤) |
| ٧-٥ زيادة نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب وعلى الكهرباء | • في عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة الحصول على الكهرباء ٤,٨ في المائة (لم تتوافر بيانات جديدة عن ذلك لعام ٢٠١٤) |
| ٧-٦ تحسين معدل عمالة الشباب | • تشير التقديرات إلى أن بطالة الشباب لا تزال مرتفعة (لا تتوافر بيانات محددة عن ذلك) |
| ٧-٧ زيادة عدد الشباب والنساء الذين يتمكنون من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية | • لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٤ |
| ٧-٨ تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية المؤاتية لقطاع الأعمال والاستثمار | • احتلت بوروندي المرتبة ١٥٢ بين ١٨٩ بلدا في ”مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية“ لعام ٢٠١٤ المعتمد لدى البنك الدولي |
| ٧-٩ تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والمعادين إلى وطنهم والمشردين داخليا | • لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٤ |
| ٧-١٠ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يشعرون بارتفاع مستوى المعيشة | • لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٤ |